

**إستراتيجيات إدماج النساء في مؤسسات
صناعة القرار السياسي في السويد
(الخلفيات والنتائج)**

أ/ نعيمة سمينة
جامعة الشلف.

ملخص :

تتناول هذه الدراسة النموذج السويدي الرائد في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين واستراتيجيات الدعم والتعزيز للنساء خاصة في مجال الحقوق السياسية والذي انعكس جليا من خلال التمثيل العالي للنساء في المجالس المنتخبة وكذا تواجدها الكبير في أغلب مؤسسات صناعة القرار السياسي .

وكذا أهم الخلفيات السياسية والقانونية والاجتماعية التي كانت وراء التواجد العالي للنساء في مؤسسات صناعة القرار السياسي وأهم العوامل والاستراتيجيات الداعمة لذلك، والتي جعلت من السويد بلدا رائدا في دمج النساء في مؤسسات صناعة القرار السياسي.

Abstract:

This study Review Sweden's successful experience In the field of Equal opportunities between the sexes And Support and promotion strategies for women. Particularly in the field of political rights And the which has been reflected on higher political representation And access to important political positions.

With the search about the most important political, legal and social causes this was behind this success. and The most important strategies for supporting this.

مقدمة :

تمثل دولة السويد اليوم نموذجا عالميا لإنصاف النساء ويتضح ذلك من خلال التقدم الكبير الذي أحرزته النساء في جميع المجالات والذي انعكس وبشكل جلي على التمثيل الرفيع للنساء في مؤسسات صناعة القرار السياسي ؛ هذا التمثيل العالي وبشكل غير ملفت أدى الى تساؤل الباحثين والمتخصصين في هذا المجال:

كيف وصلت هذه الدولة الى هذه النسب العالية من التمثيل للنساء في مؤسسات صناعة القرار السياسي ؟ وما هي العوامل والأسباب التي أدت الى ذلك ؟

ولفهم الزيادة في أعداد النساء في مؤسسات صناعة القرار السياسي سوف نركز في هذا الدراسة عن خلفيات ما وراء الأرقام ومناقشة كيفية تنفيذ الاستراتيجيات.

أولا : الخلفيات السياسية والقانونية لإدماج النساء في المؤسسات التمثيلية في السويد:

1- النضال المبكر للحركات المدافعة عن حقوق النساء:

بدأت الحركات والمنظمات المدافعة على حقوق المرأة عملها مبكرا في الدول الإسكندنافية عامة والسويد خاصة وكان لهذه الحركات الفضل الكبير وهذا ما أكدته سفيرة السويد في الجزائر والبرلمانية السابقة في المنتدى الدولي للنساء البرلمانيات الذي نظمه البرلمان الجزائري في 25 - 26 جوان 2006 أن النضال كان شاقا من أجل الوصول الى هذا الوضع المتميز.¹

وكانت البداية في عام 1902 عندما أصدرت الحكومة السويدية مشروع قانون ويقترح مشروع القانون هذا أن يصوت الرجال المتزوجين نيابة على زوجاتهم " صوتين للرجل المتزوج، وقد أعطى مشروع القانون هذا دفعة كبيرة للحركات والمنظمات المدافعة على الحقوق السويدية ، ليس هذا فحسب بل وضع مسألة التصويت للنساء كموضوع نقاش في الاوساط السياسية.²

وكانت البداية عندما اعترضت اللجنة المعنية بالمسائل القانونية في البرلمان السويدي على مشروع القانون لأنه من شأنه أن يسبب عقبة كبيرة لحقوق النساء وأن يحرم المتزوجات منهن حقهن في التصويت مستقبلا.³

وبعد مناقشة اللجنة لهذا المشروع قررت إقناع أعضاء البرلمان بوقفه وتقديم الاقتراحات للبرلمان لتعديله وعرضه مرة أخرى، لذلك قام عضو البرلمان آنذاك كارل ليندهاجن " Lindhagen Carl " باقتراح يطالب فيه بحق المرأة في التصويت، وقد أثار هذا الاقتراح جدلا كبيرا حول أهلية المرأة لهذه المهمة، لذا تم تأجيل هذا الاقتراح.⁴

وفي الواقع يعتبر المشروع القانوني هذا الشرارة الأساسية للتقدم في الحقوق السياسية للمرأة في السويد ، حيث تم وفي نفس العام أي 1902 إنشاء جمعية لمنح المرأة حق التصويت في ستوكهولم " الحركة من أجل التصويت للمرأة " تتزعمها فريديريكا بريمر " **Fredrika Bremer** " ،⁵ وبعد فترة قصيرة تم تأسيس جمعيات محلية أخرى في المدن الأخرى وبلدات داخل السويد، وفي عام 1903 تم تأسيس جمعية وطنية لحق المرأة في الانتخاب (Landsföreningen för kvinnans politiska rösträtt, LKPR)⁶.

وقد شاركت اللجنة في بعض الإجراءات جنباً إلى جنب مع الجمعية الوطنية لحق المرأة في الانتخاب " LKPR " من أجل حصول المرأة السويدية على هذا الحق.⁷ وفعلاً، ففي عام 1919 حصلت النساء على حق التصويت في الانتخابات البلدية والحق في تقلد المناصب على مستوى البلديات والمحافظات.⁸ لتمنح عام 1921 حق التصويت في الانتخابات الوطنية والحق في تقلد المناصب على المستوى الوطني.⁹

وقد فتح هذا الاجراء المجال لإنشاء العديد من المنظمات المدافعة على حقوق المرأة في السويد ، والتي كان لها الفضل في دعم المرأة السويدية بحزمة من التشريعات كحصولها على نفس حقوق الرجل في وظائف الخدمة المدنية " مع بعض الاستثناءات القليلة عام 1925، وحصولها على حق الاحتفاظ بالجنسية السويدية بعد الزواج من الأجنبي... الخ.¹⁰

وخلال ستينيات القرن الماضي ظهر مفكرون مدافعون على حقوق النساء " علماء النسوية " ، وازداد هذا الدعم بشكل رسمي عندما تبناه رئيس وزراء السويد آنذاك أولوف بالمه " **olof palme** " ¹¹ في خطابه الشهيرين في مؤتمر الحزب الديمقراطي الاجتماعي خريف عام 1972 عندما شدد على ضرورة مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السويد.¹²

2- الدعم المبكر للحقوق السياسية والمدنية للنساء:

ظهرت دولة السويد كأحد الديمقراطيات الراسخة في العالم خلال العقود الأولى من القرن العشرين، حين استحدثت الدولة بعض الحقوق السياسية وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الديمقراطية كأحد مقومات الحياة السياسية السويدية.¹³

لينعكس هذا وبشكل أساسي على حقوق الانسان عامة والنساء بشكل خاص حيث حصلت ومنذ العقود الأولى من القرن العشرين على معظم حقوقها السياسية كحق الانتخاب و الترشح وتولي المناصب العامة والمدنية.

أ- الدعائم الدستورية والتشريعية:

مبدأ المساواة بين الجنسين مبدأ رسمي في كل الدساتير السويدية (آخرها الصادر عام 1976)،¹⁴ حيث يُقر بأن تُستمد السلطات العامة في السويد من الشعب وتُسير في إطار القانون.¹⁵ كما تمارس هذه السلطات في إطار المساواة بين الجميع. ويتعين عليها تعزيز فرص متساوية للجميع دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني أو لغوية أو الانتماء الديني أو العمر أو ظروف أخرى.¹⁶

كما تمتلك السويد أحكاماً قانونية شاملة تنص على حماية النساء من كل أشكال التمييز ودعمها بحزمة من التشريعات التي تكرس لكرامتها واستقلاليتها (إجازة الأمومة، وأحكام ضد العنف القائم على أساس الجنس واستغلالها في البغاء....). هذه الحقوق تخضع للرقابة القانونية من قبل الحكومة من قبل وزارة للمساواة بين الجنسين.¹⁷ كما أن كل وزارة مسؤولة عن المساواة بين الجنسين في سياستها "مراعاة المنظور الاجتماعي في جميع السياسات" وتتولى شعبة النوع الاجتماعي مسؤولية المساواة بين الجنسين وتحت إشراف وزير المساواة بين الجنسين لتنسيق عمل الحكومة حول النوع الاجتماعي¹⁸ كالمبادرات الخاصة وتطوير أساليب تنفيذ سياسات الحكومة لتحقيق المساواة بين الجنسين.¹⁹ ومذ إنشائها هذه الوزارة أصبحت قضايا المساواة بين الجنسين ضمن السياسات العامة للبلاد.²⁰

ولتعزيز هذا المنظور أكثر استحدثت الحكومة خبراء في قضايا المساواة بين الجنسين في كل الهيئات الإدارية للمحافظات.²¹ ودعمت الحكومة هذه السياسات أيضاً بمراجعة المنظور الاجتماعي في إعداد الميزانية.²²

ب- الإلتزامات الدولية:

وقعت السويد وصدقت على معظم الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة،²³ بما فيها الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة كالاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وكانت السويد واحدة من أوائل الدول التي صادقت عليها وعلى بروتوكولها الاختياري دون أي تحفظ.²⁴
²⁵ وتعتبر السويد الاتفاقيات الدولية جزء من القانون الوطني.²⁶

ثانياً: التمثيل النسائي في المجالس المنتخبة في السويد:

1- البرلمان (الريكسداغ):

يتكون البرلمان السويدي (الريكسداغ) من مجلس واحد يضم 349 عضواً ينتخبون بطريقة حرة سرية ومباشرة من قبل المواطنين البالغين 18 والذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب المنصوص عليها، ويجرى الانتخاب كل أربع سنوات،²⁷ مع تطبيق نظام التمثيل النسبي شرط حصول الحزب على نسبة لا تقل على 04 في المائة من أصوات الناخبين.²⁸

ورغم الدخول المبكر للنساء في البرلمان السويدي عام 1922 عندما انتخبت أول خمس نساء في البرلمان.²⁹ إلا أن تواجدها ظل ضعيفا³⁰ ولا يعكس تواجدها القوي في بعض المجالات الأخرى .

لكنه ونتيجة لمتغيرات وسياسات معينة تطورت النسبة وبشكل لافت الى ثلاثة اضعاف.³¹ فمنذ أربعة عقود تقريبا (عام 1971) كانت نسبة النساء في البرلمان السويدي 14 في المائة فقط .³² لترتفع الى 38 في المائة عام 1988 ،³³ ليستمر هذا التحسن الكبير إلى 42 في المائة عام 1994 .³⁴ و 45 في المائة في انتخابات 2002 ،³⁵ لتحقيق المرأة السويدية أعلى نسبة تمثيل في تاريخها بنسبة 47 في المائة في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2006.³⁶ أما في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 14 سبتمبر 2014 حصلت النساء على 152 مقعدا من مجموع 349 أي بمعدل 43.60 في المائة من مجموع الاعضاء .³⁷ (أنظر الجدول رقم 01)

وفي تماثل مع عدد النساء المنتخبات في البرلمانات المتعاقبة فإن عدد النساء في الحكومات المتعاقبة والمتواجدا في عضوية اللجان البرلمانية في تزايد مستمر في مختلف الدورات التشريعية (أنظر الجدول رقم 02) ، و (أنظر الجدول رقم 03) . ويمكن ربط هذا الحضور الكبير للنساء في البرلمانات بالحضور القوي للنساء في اللوائح الانتخابية للأحزاب السياسية (أنظر الجدول رقم 04) .

2- المجالس البلدية :

تقسم السويد على المستوى الإقليمي إلى 21 محافظة لكل محافظة مجلس يضطلع بمهام سياسية أكثر من المهام الخدمائية، أما على المستوى المحلي فتقسم الى 290 بلدية لكل منها مجلس منتخب يقدم عددا مهما من الخدمات للمواطن المحلي.³⁸ وتجرى الانتخابات المحلية (البلديات) كل أربع سنوات .³⁹

يعتبر التمثيل السياسي في البلديات متوازن بين الجنسين نتيجة تطبيق نظام الحصص الطوعية من قبل الأحزاب .⁴⁰

ومنذ منتصف التسعينيات تقريبا ازداد هذا التوازن قوة عندما تم تطبيق حصة خاصة بالمجالس التنفيذية للبلدية عام 1995 بحيث كل جنس يمثل 40 في المائة على الأقل في المجالس التنفيذية البلدية وإثر تطبيق هذا التدبير ارتفعت نسبة النساء في المجالس التنفيذية للبلديات من 24 في المائة في عام 1994 إلى 45 في المائة في عام 1997، وإلى 46 في المائة في عام 2005،⁴¹ وعلى الرغم من أن الحصص لا تطبق على منصب رؤساء ونواب المجالس البلدية إلا أن نسبة النساء في هذه المناصب النوعية في تزايد مستمر .⁴² (أنظر الجدول رقم 05) وكذلك الأمر بالنسبة لعضوية المناصب المهمة في اللجان فهي في ارتفاع مستمر حيث حصلت 44 في المائة من إجمالي المناصب المهمة في اللجان البلدية في آخر انتخابات بلدية عام 2011 .⁴³ (أنظر الجدول رقم 06)

ثالثا : العوامل المساهمة في التمثيل العالي للمرأة في السويد :

1- الدعم الحزبي للنساء (الحصص النسائية الطوعية)

تؤكد الدراسات أن للأحزاب الدور الأساسي في العمليات الانتخابية فهي تعد بمثابة البوابات الموصلة للأفراد للمجالس التشريعية، ويؤثر خطابها وبرامجها كثيراً في اختيار الناخبين لذلك عليها مسؤولية كبيرة عند تحديد قوائم المرشحين وعليها دعم النساء بجدية وقناعة. وتبين الدراسات المقارنة في مجال تبني الأحزاب للحصص النسائية (الكوتا) ، زيادة التمثيل السياسي للنساء في الدول التي تتبنى نظام الحصص النسائية أيا كان شكلها .⁴⁴

ولا تمتلك السويد نصا دستوريا أو تشريعا ينص على تطبيق الحصص النسائية ،

إلا أن غالبية الأحزاب السياسية الكبيرة في السويد تطبق آلية التمييز الإيجابي (الحصص النسائية الطوعية) في سياساتها الداخلية وملتزمة بتطبيق هذه الآلية في لوائح الترشيح في كل موعد انتخابي.⁴⁵

وتعتبر الأحزاب السياسية السويدية أول من أدخل نظام الحصص النسائية الطوعية في نظامها الداخلي.⁴⁶

فقبل 40 عاما كانت النساء أقل انخراطا في الحياة السياسية من نظرائهن الرجال إلا أنه وفي عام 1972 قام قادة الحزبين البارزين في ذلك الوقت (الحزب الليبرالي والديمقراطي الاجتماعي) ، بوضع خطة استراتيجية لكسب أصوات النساء للحصول على عدد أكبر من المقاعد وبالتالي زيادة القوة.⁴⁷

فقام الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي كان في السلطة آنذاك بإنشاء وحدة مركزية للمساواة بين الجنسين في الحكومة. وفي العام نفسه أوصى الحزب الليبرالي وهو والذي كان طرف أساسي في الحكومة آنذاك بأنه يجب أن تشكل النساء نسبة 40 في المائة من مناصب القيادة الداخلية للحزب كما هو الحال في مجلس محافظي الحزب إضافة الى الدور الأساسي الذي قامت به الإتحادات والمنظمات النسائية السويدية.⁴⁸

وهكذا كانت قضية تمثيل المرأة على جدول الأعمال في جميع الأحزاب، _ مع العلم أن حزب المحافظين وحزب الوسط كانا متحفظين على مبدأ التوازن بين الجنسين في الحياة السياسية - ومع مرور الوقت تحولت هذه الشعارات الحزبية إلى توصيات أكثر صرامة، عندما قررت ثلاثة أحزاب استخدام نظام الحصص الطوعية في نظامها الأساسي وهم حزب الخضر منذ تأسيسه في عام 1981. وحزب اليسار في عام 1987، والحزب الديمقراطي الاجتماعي في عام 1993. كما تبناها لاحقا حزب الوسط بتخصيصه 50 في المائة.⁴⁹

ولتعزيز تواجد المرأة في المؤسسات التمثيلية قدم الحزب الديمقراطي الاجتماعي عام 1994 مبداء أطلق عليه "كل مقعد ثان للمرأة" وفيه نسبة محددة من القوائم الانتخابية للنساء.⁵⁰ والذي يرمز لطموح تناوب النساء والرجال في القوائم

الإنتخابية لبلوغ مناصب مهمة ومختلفة. أما الآن فإن قادة الأحزاب السويدية يصفون أنفسهم بـ "أنصار المساواة بين الجنسين".⁵¹ وهذا ما جعل النساء أكثر تنظيماً داخل الأحزاب السياسية وكذلك في البرلمان (الفريق المرجعي المعني بالمساواة بين الجنسين في البرلمان).⁵²

2- إعتداد النظام الإنتخابي المناسب (التمثيل النسبي):

تطبق السويد نظام القوائم النسبية في الإنتخابات وهو النظام الإنتخابي الأكثر استجابة وشفافية للتطورات المجتمعية والسياسية،⁵³ ويعتبر هذا النظام أكثر النظم الإنتخابية التي تساعد على المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي عند تطبيق نظام الحصص النسائية.⁵⁴

3- إعتداد إستراتيجيات لدعم للمساواة بين الجنسين :

إعتمدت السويد ومنذ عقود عدة سياسات وطنية لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في كل المجالات بما فيها المجال السياسي ومن هذه الإستراتيجيات نذكر :

- برنامج البلدان الإسكندنافية لتعزيز تكافؤ الفرص عام 1989 ؛
- قانون جديد لتكافؤ الفرص عام 1992 .
- تنقيح جديد لقانون تكافؤ الفرص " سياسة وطنية جديدة لتكافؤ الفرص جعلت من إحصاءات النوع الاجتماعي جزءاً من الإحصاءات الرسمية في السويد عام 1994 .⁵⁵
- إصدار نسخة أكثر صرامة من قانون تكافؤ الفرص دخلت حيز النفاذ عام 2001.
- الحكومة تعتمد استراتيجية للمساواة بين الجنسين بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المكاتب الحكومية عام 2004 ؛⁵⁶
- البرلمان يقر أهدافاً جديدة لسياسات المساواة بين الجنسين عام 2006 .⁵⁷

الخاتمة :

وبهذا تعتبر السويد نموذجاً فريداً في مجال المساواة بين الجنسين عامة وفي المجال السياسي خاصة وقد أثبتت الدراسات أن الأسباب كثيرة منها: التغييرات الهيكلية في هذا البلد مثل العلمنة، وقوة الأحزاب الديمقراطية الإجتماعية وتطوير رعاية الدولة للأفراد ، دخول النساء في سوق العمل بأعداد كبيرة في منذ عام 1960، الطفرة التعليمية منذ الستينيات، والنظام الإنتخابي وعدة عوامل أخرى. وتعتبر العوامل الإستراتيجية أيضاً عاملاً مهماً خصوصاً مختلف الإستراتيجيات التي تستخدمها المنظمات النسائية في هذا البلد بهدف رفع التمثيل السياسي للمرأة.⁵⁸

و لا تزال السويد تُقر المزيد من التدابير التي تدعم انخراط النساء في الحياة السياسية فهم يرون أن الإنصاف التام لم يحصل بعد إذ لم يكن للسويد رئيس وزراء امرأة قط ، كما لم يصل التمثيل السياسي للنساء في البرلمان الى 50 في المائة.⁵⁹

الملاحق :

الجدول رقم (01) يوضح تمثيل النساء حسب كل الأحزاب السياسية في البرلمان السويدي في انتخابات 2014 :

| النسبة المئوية للنساء | الحزب السياسي |
|-----------------------|-----------------------------------|
| 47.10 | الحزب الديمقراطي الاجتماعي |
| 52.40 | حزب المعتدلين |
| 50 | حزب الخضر |
| 26.30 | الحزب الليبرالي |
| 42.90 | حزب الوسط |
| 22.50 | حزب الديمقراطيون السويدي |
| 37.50 | الحزب الديمقراطي المسيحي |
| 57.10 | حزب اليسار |
| 43.60 | مجموع النساء الممثلات في البرلمان |

the source : Michael Potter, "The Swedish General Election 2014 and the Representation of Women "(This paper reviews the Swedish general election of September 2014 from the perspective of the representation of women in politics, Northern Ireland Assembly, 01 October 2014)p.26.

الجدول رقم (02) توزيع كبار المسؤولين في المناصب الحكومية جنس حسب 1985 - 2000 -

2014

| | 2014 | | 2000 | | 1985 | |
|-----------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| | الرجال | النساء | الرجال | النساء | الرجال | النساء |
| الوزراء | 46 | 54 | 45 | 55 | 75 | 25 |
| أمراء عامون للدولة | 63 | 37 | 62 | 38 | 88 | 12 |
| المدرء السامون | 33 | 67 | 73 | 27 | 89 | 11 |

the source : Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2014**, Sweden,2014,p. 96.

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أعضاء اللجان البرلمانية حسب الجنس من 1985 - 2001 -

: 2014

| اللجنة | برلمان 1985 | | برلمان 2001 | | برلمان 2014 | |
|---------------------|-------------|--------|-------------|--------|-------------|--------|
| | النساء | الرجال | النساء | الرجال | النساء | الرجال |
| السكن / الداخلية | 20 | 80 | 53 | 47 | 59 | 41 |
| الصحة والرفاه | 47 | 53 | 47 | 53 | 59 | 41 |
| التربية | 27 | 73 | 47 | 53 | 59 | 41 |
| القوى | 27 | 73 | 41 | 59 | 47 | 53 |

| | | | | | | |
|-------------------------|----|-----|-----|-----|-----|-----|
| العامة | | | | | | |
| الصناعة | 20 | 80 | 47 | 53 | 47 | 53 |
| الدولية | 27 | 73 | 29 | 71 | 47 | 53 |
| العدالة | 27 | 73 | 65 | 35 | 41 | 59 |
| الثقافة | 60 | 40 | 53 | 47 | 41 | 59 |
| البيئة والزراعة | 20 | 80 | 24 | 76 | 41 | 59 |
| التأمينات الاجتماعية | 60 | 40 | 65 | 35 | 41 | 59 |
| المرور | 13 | 87 | 35 | 65 | 41 | 59 |
| الدستور | 20 | 80 | 29 | 71 | 29 | 71 |
| الضرائب | 13 | 87 | 47 | 53 | 29 | 71 |
| المالية | 20 | 80 | 47 | 53 | 24 | 76 |
| الدفاع | 20 | 80 | 35 | 65 | 18 | 82 |
| القانون المدني | 33 | 67 | 59 | 41 | - | - |
| المجموع بالمائة | 28 | 72 | 45 | 55 | 42 | 58 |
| المجموع العددي | 68 | 172 | 123 | 149 | 106 | 149 |

the source : Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2014**, Sweden,2014,p. 95.

الجدول رقم (04) يوضح نسبة المرشحات في القوائم الانتخابية للأحزاب في الانتخابات البرلمانية

: 2014

| نسبة المرشحات قوائم الانتخابية | الحزب |
|--------------------------------|----------------------------|
| 53.30 | حزب اليسار |
| 50.70 | حزب الخضر |
| 49.70 | الحزب الديمقراطي الاجتماعي |
| 43.60 | الحزب الليبرالي |
| 42.90 | الحزب الديمقراطي المسيحي |
| 42.10 | حزب المعتدلين |
| 44.10 | حزب الوسط |
| 30.20 | حزب الديمقراطيون السويدي |
| 45.20 | مجموع المرشحات |

the source : Michael Potter, "The Swedish General Election 2014 and the Representation of Women" (This paper reviews the Swedish general election of September 2014 from the perspective of the representation of women in politics, Northern Ireland Assembly, 01 October 2014)p.21.

الجدول رقم (05) المناصب الإستثمارية المهمة في مجالس البلديات "التوزيع بالنسب المئوية، التوزيع حسب الجنس ، المجموع العددي " لعام 2011 :

| الرجال | التوزيع حسب الجنس | | التوزيع بالنسب المئوية | | المناصب في المجالس البلدية |
|--------|-------------------|--------|------------------------|--------|----------------------------|
| | النساء | الرجال | النساء | الرجال | |
| 67 | 33 | 05 | 04 | 05 | رئيس مجلس |
| 59 | 41 | 07 | 06 | 07 | نائب رئيس مجلس |
| 57 | 43 | 46 | 47 | 46 | عضو عادي |

| | | | | |
|----|----|-----|-----|-----------------|
| | | | | للمجلس |
| 56 | 44 | 41 | 44 | عضو بديل |
| 57 | 43 | 100 | 100 | المجموع بالمائة |
| | | | | المجموع العددي |

the source : Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.99.

الجدول رقم (06) المجالس (اللجان) الإستثمارية المهمة في المجالس البلدية "التوزيع بالنسب المئوية، التوزيع حسب الجنس ، المجموع العددي " لعام 2011 :

| | | التوزيع حسب الجنس | | التوزيع بالنسب المئوية | |
|--------|--------|-------------------|--------|---|--|
| الرجال | النساء | الرجال | النساء | المجالس | |
| 43 | 57 | 17 | 29 | الصحة - رعاية - خدمات اجتماعية - الطفولة - الشباب | |
| 49 | 51 | 17 | 22 | التربية | |
| 54 | 46 | 11 | 11 | ثقافة - الترفيه - السياحة - إنشاءات - البيئة | |
| 70 | 30 | 35 | 19 | المرور / العقارات | |
| 58 | 42 | 21 | 19 | القيادات المدرسية | |
| 56 | 44 | 100 | 100 | المجموع بالمائة | |
| | | 15280 | 12160 | المجموع العددي | |

the source : Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.99.

- ¹ - هيئة التحرير ، " المشاركة السياسية للمرأة في المنتدى الدولي للنساء البرلمانيات " ، مجلة مجلس الأمة ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر ، (العدد 27) ، (سبتمبر ، أكتوبر 2006) ، ص. 33.
- ² - Åsa Karlsson Sjögren, Suffrage and Married Women's Rights Political strategies within the Swedish Women's movement 1870-1920, (A paper presented : Fifth Symposium Social Movements and Well-Being, International Institute of Social History, Amsterdam , The Netherlands, 04 -07 March 2009) ,p.10,11.
- ³ - **Ibid** ,p.10,11.
- ⁴ - **Ibid** ,p.10,11.
- ⁵ -- فريديريكا بريمر " **Fredrika Bremer** (1801 - 1865) كاتبة سويدية وناشطة نسوية ، كان لديها تأثير كبير على التنمية الاجتماعية في السويد وخاصة في القضايا النسائية.
- ⁶ - Åsa Karlsson Sjögren, **Op. Cit** ,p.18.
- ⁷ - **Ibid** ,p.18.
- ⁸ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.07.
- ⁹ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.07.
- ¹⁰ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.08.
- ¹¹ - أولوف بالمه **olof palme** (1927 - 1986) سياسي سويدي، أحد زعماء الحزب الديمقراطي الاجتماعي رئيس وزراء السويد بين 1969 و 1976، اعيد انتخابه عام 1982 اشتهر دولياً بمواقفه الجريئة وصراحته الشديدة في ما يخص كثير من القضايا الدولية العادلة مثل القضية الفلسطينية وقضايا التمييز أعتيل عام 1986 نتيجة مواقفه.
- ¹² - Eva Maria Svensson, and Åsa Gunnarsson, "Gender Equality in the Swedish Welfare State " ,feminists and law, (Vol 02),(No 01),(2012),p.04.
- ¹³ - مملكة السويد ، الحكومة السويدية ، المعهد السويدي، تقرير حول : **حقاائق عن السويد**، ص. 04.
- ¹⁴ -Eva Maria Svensson, and Åsa Gunnarsson, **Op. Cit** , p.08.
- ¹⁵ - The Constitution of Sweden, Chapter 01, Art 01.
- ¹⁶ - The Constitution of Sweden, Chapter 01, Art 02.
- ¹⁷ - Michael Potter, "The Swedish General Election 2014 and the Representation of Women "(This paper reviews the Swedish general election of September 2014 from the perspective of the representation of women in politics, Northern Ireland Assembly, 01 October 2014) ,p.27.
- ¹⁸ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.05.
- ¹⁹ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.08.

²⁰ -Diane Sainsbury, "Women's Political Representation in Sweden: Discursive Politics and Institutional Presence ", Scandinavian Political Studies, (Vol27), (No01), (2004),p.74.

²¹ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about :**Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.05.

²² - Michael Potter, **Op. Cit** ,p.27.

²³ -Jessica Sandberg , "Human Rights in Sweden ", Revista IIDH , (vol 36),(2002),p.110.

²⁴ - **التوقيع**: هو إجراء يقوم به المندوبون المفوضون للدول المتعاقدة للتعبير عن ارتضاء الدولة على نصوص الاتفاقية. والتوقيع يكون إما بالأحرف الأولى هو إعطاء فرصة للمندوبين الرجوع إلى دولهم والتعرف على رغبتها فيما تم الاتفاق عليه ، فإن أيدت موقفهم تم التوقيع النهائي ، إن رفضت الحكومات اعتماد التوقيع عدل عن التوقيع النهائي . والتوقيع بالأحرف الأولى لا يعد ملزماً وليس هناك ما يجبر المندوبين على التوقيع النهائي، أي أن كل يحتفظ بالحرية المطلقة في التوقيع النهائي أو الامتناع عنه.

التصديق : هو أن الدولة قد وافقت على العمل بها و أصبحت ملزمة بها مثل القوانين الداخلية " وفق القواعد الدستورية التي تنظمها " وأغلب الدول العربية تتطلب قواعدها الدستورية النشر في الجريدة الرسمية.

الانضمام إجراء تملك بمقتضاه دولة ليست طرفاً في اتفاقية أن تعرب عن رغبتها في أن تصبح طرفاً في هذه الاتفاقية وعلى الدولة أن تراعى في هذه الحالة الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية بشأن الانضمام إليها.

التحفظ : كما عرفته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التحفظ في مادتها الثانية (الفقرة د) بأنه " إعلان من جانب واحد آيا كانت صيغته أو تسميته يصدر عن الدولة عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها إلى معاهدة ، وتهدف به استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لإحكام معينة في المعاهدة من حيث سريانها على هذه الدولة.

²⁵ - **Ibid** ,p.118.

²⁶ - **Ibid** ,p.110.

²⁷ - The Constitution of Sweden, Chapter 03, Art 01 ,03.

²⁸ - مملكة السويد ، الحكومة السويدية ، المعهد السويدي، تقرير حول : **حقاائق عن السويد**، ص.02.

²⁹ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about :**Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.07.

³⁰ - تعيين أول امرأة وزيرة في الحكومة كارين كوك " Karin Kock " كان عام 1947 .

³¹ - Lena Wängnerud, " Women in Parliament: Making a Difference Sweden: A Step-wise Development " ,in **Women in Parliament: Beyond Numbers**, Editors, Julie Ballington, and Azza Karam (Stockholm :International Institute for Democracy and Electoral Assistance,2005),p. 238 .

³² - **Ibid** , p. 238 .

³³ - Lenita Freidenvall, " Women's Political Representation and Gender Quotas - the Swedish Case," (Working Paper Series :The Research Program on Gender Quotas, Department of Political Science, Stockholm University,2013),p.03.

³⁴ - Drude Dahlerup ", Quotas A Jump to Equality? The Need for International Comparisons of the Use of Electoral Quotas to obtain Equal Political Citizenship for Women" (Paper prepared for : workshop hosted by International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), Jakarta, Indonesia, 25 September 2002),p.01.

³⁵ - Lenita Freidenvall, **Op. Cit** ,p.03.

- ³⁶ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2014**, Sweden,2014,p. 93.
- ³⁷ - Michael Potter, **Op. Cit**, p.26.
- ³⁸ - مملكة السويد ، الحكومة السويدية ، المعهد السويدي، تقرير حول : حقائق عن السويد، ص .03.
- ³⁹ - Michael Potter, **Op. Cit**,20.
- ⁴⁰ - Kirsti Niskanen, **Gender and Power in the Nordic Countries**(Oslo :NIKK Publications, 2011).p.20.
- ⁴¹ - **Ibid** , p.21, 22.
- ⁴² - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.99.
- ⁴³ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**,
- ⁴⁴ - بلقيس أبو أصبع ، " تخصيص حصص للنساء لمفهوم، التجارب والإشكاليات " (ورقة مقدمة الى : الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث للنساء والسياسة رؤى دينية - إشكاليات وحلول، صنعاء ، 14 - 23 سبتمبر 2004) ، ص 47 ، 48.
- ⁴⁵ - Michael Potter, **Op. Cit** , p.27.
- ⁴⁶ - Rohini Pande and Deanna Ford ,Gender Quotas and Female Leadership: A Review (Paper prepared for : Background Paper for the World Development Report on Gender, 07 April 2011), p.09.
- ⁴⁷ - Lena Wängnerud, **Op. Cit** , p. 238 ,239.
- ⁴⁸ - **Ibid**, 238 ,239.
- ⁴⁹ - Centre for Women and Democracy Quotas in Parliamentary Elections ,report about : **Quotas in Parliamentary Elections**, uk, November 2012.p.02.
- ⁵⁰ - Drude Dahlerup, **Op. Cit** ,p.01-02.
- ⁵¹ - Lena Wängnerud, **Op. Cit** , p. 238 .239.
- ⁵² - Michael Potter, , **Op. Cit** , p.27,28.
- ⁵³ - Drude Dahlerup, **Op. Cit** , p.01-02.
- ⁵⁴ - Michael Potter, **Op. Cit** , p.27.
- ⁵⁵ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.10.
- ⁵⁶ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.11.
- ⁵⁷ - Kingdom of Sweden, Population Statistics Unit ,report about : **Women and men in Sweden Facts and figures 2012**, Sweden,2012 ,p.12.
- ⁵⁸ - Drude Dahlerup, , **Op. Cit** , p.01-02.
- ⁵⁹ - Michael Potter, **Op. Cit** , p. 28.